

كلمة المجموعة العربية في افتتاح الجزء السادس من الاجتماع الثاني للفريق المعني بمنهاج عمل دربان (بون: 20/10/2014)

السادة رئيسي الجلسة الموقرين،

يتحدث وفد بلادي باسم 22 دولة عربية عضو في جامعة الدول العربية؛ وفي البداية فإن المجموعة العربية تتفق وبيان مجموعة الـ 77 والصين ، وتتطلع إلى مزيد من التقدم في هذه الجولة مع ضمان الشفافية والوضوح خلال المفاوضات وتنظيم المناقشات لجميع العناصر بصورة متوازنة ودون التركيز على قضايا دون أخرى.

السادة رئيسي الجلسة الموقرين،

تود المجموعة العربية تحديد موقفها والتأكيد على:

□ 1. أن عمل الفريق يجب أن يكون وفقا لمبادئ الاتفاقية والمبنية على الإنصاف والمسؤولية المشتركة ولكن المتباينة والقدرات المتفاوتة والالتزام بالمسؤولية التاريخية وحق الدول العربية في تحقيق التنمية المستدامة. مع التنفيذ الكامل والعادل والمتسم بالشفافية، والتوصل إلى نتيجة تتفق وخطة عمل بالي (بما يشمل عناصرها الأساسية: التكيف، التخفيف، التمويل ونقل التكنولوجيا وبناء القدرات وشفافية الدعم والتنفيذ). وفي هذا الاطار فإن الدول العربية تؤكد على ضرورة الاتفاق على العناصر الاساسيه للاتفاقية الجديده في اقرب وقت وذلك تمشيا مع قرار مؤتمر الاطراف في وارسو. وبناء على هذا، فإن المجموعة العربية ترى انه من التسلسل المنطقي ان يتفق الاطراف على العناصر الاساسيه

للإتفاقية قبل ان يتم الإتفاق على المعلومات التي سوف تقدم في اطارها المشاركات الوطنية الطوعية.

□2.□ النظر لمواضيع التكيف والتخفيف بصورة متوازنة فيما يخص تقديم المشاركات الوطنية الطوعية تحت الإتفاقية الجديد، وتفعيل سبل الدعم ورفع مستواه مع ضرورة توازن الدعم بين التكيف والتخفيف، ومراجعة الدعم المقدم من الدول المتقدمة للدول النامية. هذا، مع التأكيد على رفع مستوى الطموح في تخفيض الانبعاثات من الدول المتقدمة.

□3.□ الالتزام باستمرار التفرقة الواضحة بين التزامات التخفيف للدول المتقدمة، وبين أنشطة التخفيف الطوعية للدول النامية والتي يجب أن تتفق مع مصالحها الوطنية وأولوياتها التنموية، وأن مساهمة الدول النامية في المجهود العالمي للحد من ارتفاع متوسط درجة الحرارة هي على أساس تلقائي إرادي، بما يتوافق وقدراتها الفنية والمالية وما يسمح ببلوغ أهدافها التنموية. ويرتبط هذا الجهد الطوعي للدول النامية بالدعم المالي والتقني وبناء القدرات من الدول المتقدمة. وفي إطار سعي الدول النامية نحو أولوياتها في تحقيق التنمية المستدامة و مجابهة الفقر، فإن المجموعة العربية تؤكد على أهمية أن تراعى الدول المتقدمة في تنفيذ سياساتها و تدابيرها لتخفيف الانبعاثات بما يتوافق مع مسؤولياتها لتجنب إلحاق الآثار السلبية لتلك التدابير على الدول النامية بما يتوافق مع مبادئ الإتفاقية، و على أن تقوم الدول المتقدمة بتنفيذ التزاماتها نحو التعاون مع الدول الأكثر عرضة لهذه الآثار لمجابهتها و توفير الدعم اللازم للدول الأقل قدرة بالموارد اللازمة.

□4.□ تفعيل صندوق المناخ الأخضر تزامنا مع مؤتمر الأطراف العشرين ودعوة الدول المتقدمة إلى توجيه نسبة كبيرة من التمويل إلى التكيف من خلال الصندوق. مع التركيز على توفير التمويل من المصادر الحكومية بصفة رئيسية والاستعانة بالقطاع الخاص بشكل ثانوي والتقليل من الاعتماد على المصادر البديلة للتمويل والتأكيد على عدم إضرارها بمصالح الدول النامية. وفيما يخص

تعهدات الدول المتقدمة لدعم تاسيس الصندوق حتى الان، فان الدول العربية تود ان تهدي قلقها الشديد من ضعف هذه التعهدات والتي لا ترقى لمستوى الحد الادنى اللازم لتفعيل الصندوق وتأهيله للقيام بالدور المطلوب لدعم الدول النامية للقيام بمشاريع التكيف والتخفيف المتوقعه. كذلك فان الدول العربية تهدي قلقها الشديد من فرض الشروط المتزايدة والتي تضعها الدول المتقدمة امام الدول النامية كمتطلبات جديده للقيام بدعم الصندوق، والتي في اغلبها شروط تعجيزيه تؤدي الى تسييس الصندوق وابعاده عن الهدف الذي اوسس من اجله.

□.5□ دعم وبناء القدرات للبلدان النامية، لكي يتسنى لها المساهمة في الحد من تغيرات المناخ وآثارها الوخيمة. مع ضرورة الحفاظ على التوازن بين التخفيف والتكيف. وأن يكون الصندوق الأخضر فاعلا في هذا المجال.

□.6□ تقوية وتفعيل آليات الشفافية، وخاصة تلك التي لها صلة مع التقارير المرسلة من طرف الدول المتقدمة في إطار "الإبلاغ والقياس والتحقق" ووضع آليات ملزمة للدول المانحة للإدلاء بالمعلومات والبيانات الضرورية خلال التقارير التي تعدها كل سنتين وبلاغاتها الوطنية.

□.7□ ضرورة تقديم الدعم من الدول المتقدمة لتسهيل الحصول على التكنولوجيات الخضراء، مع التوازن في دعم نقل التكنولوجيا بين التخفيف والتكيف ووضع الآليات المناسبة التي تسمح بتخطي العائق الأساسي والمتمثل في حقوق الملكية الفكرية وبراءات الاختراع.

□.8□ يجب أن لا تقتصر المساهمات المحددة وطنيا على جانب التخفيف بل يجب أن تشمل الجوانب الأخرى كالتكيف والتمويل ونقل التكنولوجيا وبناء القدرات والشفافية.

الساده رئيسي الجلسة،

ان المجموعه العربيه تتطلع الى مناقشات مهنيه على أساس راسخ وهو العناصر الاساسية لنص الاتفاقية كما جاءت في قرار وارسو وبناء على العوامل الست التي وردت في فقره الخامسه من قرار ديربان وأن جميع العوامل الست الوارده في قرار ديربان تتمتع بنفس القدر من الأهمية،

هذا، وتؤكد الدول العربيه دعمها الكامل للساده رئيسي الجلسة واستعدادها لمناقشات بناءة وهادفة للوصول إلى مخرجات ناجحة ومرضية لجميع الاطراف.

وشكرا،